Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (3) (JUNE, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) العدد 3 يونيو 2026
ردمد: 3135-2359

النشاط الاقتصادي ونمط التجديد في عهد الخليفة عثمان بن عفان
(23 هـ – 35 هـ)

أنبية صالح أنبية المؤلف
قسم التاريخ– كلية التربية ناصر/ جامعة الزاوية
a.almuwalf@zu.edu.ly
https://orcid.org/0009-0006-9054-2787

Economic Activity and the Pattern of Renewal during the Reign of Caliph Uthman ibn Affan (23 AH - 35 AH)

Anbia Saleh Anbia
Department of History - Faculty of Education, Nasser / University of Zawiya

تاريخ الاستلام: 2026/04/21 تاريخ المراجعة 2026 /05/23 تاريخ القبول:2026/06/07- تاريخ النشر: 2026 /06/30

ملخص بحث :

النشاط الاقتصادي ونمط التجديد في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضى الله عنه – ازدهاراً اقتصادياً كبيراً نتيجة اتساع الدولة الإسلامية وكثرة الفتوحات، مما أدى إلى زيادة موارد بيت المال ونمو التجارة والزراعة والنشاط الحرفي، كما اهتم بتأمين طرق التجارة واستطلاع الأراضي، وتشجيع الإنتاج .

وتأتي أهميته في تحسين الوضع الاقتصادي للمسلمين بفضل ازدهار التجارة والزراعة والنشاط الحرفي، ودعم الفتوحات الإسلامية من خلال توفير الموارد المالية اللازمة مما عزز مكانة الدولة ووحدتها.

وتدور إشكالية الموضوع كيف استطاع الخليفة عثمان بن عفان ان ينقل النشاط الاقتصادي في عهده من كونه اقتصاد ريعي إلى اقتصاد قائم على الاستثمار وتجديد المؤسسات الاقتصادية، وما أثره في تطوير الدولة الإسلامية.

ويُدرس هذا الموضوع باستخدام المنهج التاريخي الوصفي؛ وذلك من خلال تتبع الاحداث والوقائع التاريخية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي ونمط التجديد في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضى الله عنه– ثم وصفها وتحليلها؛ بهدف بيان أهم مظاهر الازدهار الاقتصادي والإصلاحات التي شهدتها الدولة الإسلامية في عهده، وبيان أثرها في تعزيز قوة الدولة واستقرارها.

الكلمات المفتاحية : النشاط ، التجديد ، التنمية ، الخليفة .

Abstract

The economic activity and pattern of renewal during the caliphate of **Caliph Uthman ibn Affan (may Allah be pleased with him)** witnessed remarkable economic prosperity as a result of the expansion of the Islamic state and the increasing number of conquests. This led to a significant growth in the revenues of the public treasury (*Bayt al-Mal*), as well as the expansion of trade, agriculture, and craft industries. Uthman also paid special attention to securing trade routes, surveying lands, and encouraging production.

The importance of this study lies in highlighting Uthman's role in improving the economic conditions of Muslims through the flourishing of trade, agriculture, and handicrafts, while supporting the Islamic conquests by providing the necessary financial resources, thereby strengthening the position, unity, and stability of the Islamic state.

The study addresses the following research problem: How did Caliph Uthman ibn Affan transform the economic system during his reign from a rent-based economy into an investment-oriented economy founded on the renewal of economic institutions? Furthermore, what was the impact of this transformation on the development of the Islamic state?
The study adopts the descriptive historical method by tracing historical events and developments related to economic activity and patterns of renewal during the caliphate of Uthman ibn Affan, then describing and analyzing them to identify the major features of economic prosperity and the reforms implemented during his reign, as well as their contribution to strengthening the Islamic state and ensuring its stability.
Keywords: Economic Activity, Renewal, Development, Caliph, Uthman ibn Affan.

المقدمة:

يمثل عهد الخليفة عثمان بن عفان رضـى الله عنه– من أهم مراحل الدولة الإسـلامية، إذ شـهد توسـعاً كبيراً في الفتوحات الإسلامية، مما انعكس على النشاط الاقتصادي وأدى إلى ظهور العديد من مظاهر التجديد في إدارة الدولة وتنظيم مواردها.

وتأتي أهميته في تحسـين الوضـع الاقتصـادي للمسـلمين بفضـل ازدهار التجارة والزراعة والنشـاط الحرفي، ودعم الفتوحات الإسلامية من خلال توفير الموارد المالية اللازمة مما عزز مكانة الدولة ووحدتها.

وتدور إشـكالية الموضـوع كيف اسـتطاع الخليفة عثمان بن عفان ان ينقل النشـاط الاقتصـادي في عهده من كونه اقتصاد ريعي إلى اقتصاد قائم على الاستثمار وتجديد المؤسسات الاقتصادية، وما أثره في تطوير الدولة الإسلامية.

ويُدرس هذا الموضـوع باسـتخدام المنهج التاريخي الوصـفي؛ وذلك من خلال تتبع الاحداث والوقائع التاريخية المتعلقة بالنشـاط الاقتصـادي ونمط التجديد في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضـى الله عنه– ثم وصـفها وتحليلها؛ بهدف بيان أهم مظاهر الازدهار الاقتصـــادي والإصـــلاحات التي شـــهدتها الدولة الإســـلامية في عهده، وبيان أثرها في تعزيز قوة الدولة واستقرارها.

وتميزت هذه المرحلة بتطور هائل في حركة المجتمع الأمر الذي دفع رجال الدولة إلى اتباع نهج يأخذ بحركة الاقتصـاد إلى التنمية والتطوير حتى يسـتطيع أن يواكب كل متطلبات المرحلة؛ ينفرد بوجهة نظره في تسـيير دفة الاقتصـاد؛ لذا تمَّ تقسيم هذا

تيار التجديد في عهد الخليفة عثمان بن عفان

كان التزايد في الأموال قد بدأ يظهر زمن الخليفة عثمان بن عفان ؛ إذ تمَّ فتح بلدان جديدة واســـتكمال أخرى[i] ، وانعكســت هذه الأمور على حياة الناس إذ ظهر الرخاء في المعيشــة، وقد حقق العطاء مســتوى معيشــياً جيداً حيث يذكر صـــــالح العلي: أن عثمان بن عفان[*] زاد في العطاء للناس مائة درهم وجرت على ذلك، وأنه ســـــاوى بين الناس في الأعطيات[ii].

ويقدم ابن حنبل نصاً يروى عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ يظهر فيها ارتفاع مستوى المعيشة إذ يقول: ((لقد رأيتني مع رسول الله ـ ﷺ ـ وإني لأربط الحجر على بطني من الجوع وأن صدقتي اليوم لأربعين ألفا))[iii].

وأدت هذه الأموال الوافدة إلى المدينة والظروف الجديدة إلى ظهور تيار ينادي باســـتثمار الأموال في مجالي الزراعة والتجارة لشـــعور أنصـــاره إلى ما تحتاج إليه الأمة في هذه المرحلة من إيرادات كبيرة ، وكان على رأس هذا التيار الداعي إلى الاســـتثمار الزبير بن العوام الذي يمتلك عقلية التاجر النشـــيط الذي يدرك منذ البداية قيمة الأرض واســـتثمار الأموال فيها إذ كان يسأل النبي ـ ﷺ ـ أن يقطعه .

وهكذا فعل مع أبو بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ أي أن التراكم في أملاكه لم يحدث في عهد الخليفة عثمان فجأة وإنما اتسع حجمه وازداد نتيجة التحولات الاقتصـادية التي شـهدتها المرحلة إلى أن أصـبح يمتلك دوراً وخططاً وضـياعاً في

الحجاز والعراق ومصـر [iv] ، واشـتهر طلحة بن عبيد الله بالثراء فكانت أرباحه من العراق ألف درهم يومياً[v] ، وكان له دوراً اجتماعياً رائعاً حيث إنه كـــان لا يترك أحداً من بني تميم محتاجاً إلاَّ وقدَّم له المعونة، وقضى الدَّين عنهم وقام بتزويج من أراد الزواج[vi] ، كما يشـــار إليه أنه عرف بإدخال القمح وزراعته في الحجاز ويأكل ويخرج هو وأهله ما يحتاجه من أراضـــيه[vii] ، وبلغ مجموع ما ترك من العقار والأموال وعروض من العين ألفي ألف ومائتي ألف درهم ومائتي ألف دينار والباقي عروض التجارة [viii]، أما عبد الرحمن بن عوف الذي كان تاجراً بسيطاً في البداية[ix] إلا أن ثروته قد نمت واتسعت وكان على مربطه مائة فرس، وله ألف بعير وثلاثة آلاف شاة من الغنم[x] ، وأحيا واستثمر بعض الأراضـي بالجرف وكان يدخل قوت أهله من ذلك سنوياً[xi] وحدث أن تصدق بأرض له بلغ ثمنها أربعين ألف دينار، كما تصدق مرة بسبعمائة جمل بأحمالها جاءت المدينة من الشام، إضافة إلى إعانته في الجهاد بخمسمائة فرس عربية[xii].

وابتني سعد بن أبي وقاص قصره بالعقيق على بعد عشرة أميال من المدينة ورفع سمكها ووسع فضاءها، وبلغت زكاة عين ماله خمســة آلاف درهم [xiii] أما يعلي بن منبه فقد خلف خمســمائة ألف دينار وديوناً على الناس وعقارات وغير ذلك من التركة[xiv].

وأتيح لعمرو بن العاص أن يكون من أصحاب الأموال فقد امتلك أرضاً واسعة خصبة قرب الطائف هي الوهط، كما كانت له أرض بفلسطين التي دعيت السبع ومعها قصره المعروف بالعجلان[xv].

كما مر أن كثيراً من أصحاب هذه الأموال كانوا يقدمون صدقات عن أموالهم بالإضافة إلى تقديمهم المساعدات الاجتماعية، كما أنهم لم يروا بأساً في اقتناء الأموال؛ لأنها إحدى نعم الله لاسيما إذا قام المسلم بأداء الصدقة وممارسة الشـــعائر الدينية الأخرى، ولعل هذا الأمر قد دفع ابن خلدون إلى محاولة تبرير الثراء وعدم خروجه عن الشــــرع إذ يقول: ((وإذا كان حالهم قصـــداً ونفقاتهم في ســـبيل الحق ومذاهبه كان الاســـتكثار عوناً على طريق الحق واكتســـاب الدار الآخرة....))[xvi].

وقد واجهت هذه السياسة العديد من الانتقادات من بعض الناس الذين لم يفهموا واقع المرحلة التي تعيشها الأمة ولا المرحلة المقبلة عليها[xvii].

كما أن العديد من هؤلاء الرجال الذين ساروا على سياســة اسـتثمار الأموال دافعهم في ذلك مصـلحة الأمة ولم يدفعهم حبهم لدنيا أو لملذاتها بدليل أن بعضـــهم كان يشـــعر أن المال بمثابة عبء يكرب نفســه، أي أن تيار التجديد كان يتوجس أحياناً من الأموال[xviii].

ويمكن الوصول إلى نظرة مفادها أن التطور الاقتصادي والرخاء في المعيشة والنمو في استثمار الأموال بشكل كبير وإن كان يجد تبريره في عدم التناقض مع الواجبات الدينية ولكنه في الوقت نفسه كان موضع تساؤل بعض الذين رأوا في الرخاء الاقتصادي خروجاً عن خط التيار المحافظ الذي حسب وجهة نظرهم دعا إليه الإسلام وسار على نهجه النبي ﷺ ــ وخليفتاه أبو بكر وعمر ــ رضي الله عنهما ــ وأن تيار التجديد وإن وجد له رجاله فقد وجد بين صفوفه أحياناً من كان ينظر إلى المال الكثير على أنه عبءٌ ثقيلٌ، ولا يســـتبعد أن يكون الناس قد وازنوا بين أصـــحاب التيار المنادي بالتجديد والتطوير في جوانب الحياة وبين ما كان يعيشه الصحابة في بداية انطلاق الدعوة ؛ الأمر الذي أحدث مواجهة بين التيارين وهذا ما سيتم عرضه.

تيار التجديد وتنمية البنى الاقتصادية في عهد الخليفة عثمان بن عفان

- **ملكية الأرض والنهضة الزراعية.**

يظهر أن فترة الخليفة عثمان بن عفان شهدت نمواً واضحاً في منح القطائع من الصوافي والأرض الموات، ومع أن الخليفة عمر بن الخطاب كان لديه تحفظات على منح القطائع إلا أنه سجلت بعض المصادر منحه بعض الأراضي[xix]

، إلا أن سـياسـة توزيع القطائع اختلفت بعد ذلك نتيجة الظروف التي كانت تعيشـها الأمة في هذه المرحلة، فقد منح العديد من كبار الصحابة أراضٍ وصل بعضها إلى قرية، أو ضيعة كبيرة(xx).

وقد أبيح لبعض الصـحابة بيع الأرض المقتطعة له، إذ باع أسـامة بن زيد(*) الأرض التي أقطعها عثمان له(xxi) ، ولعل هذا التصـرف دفع بابـن آدم إلى القـول: ((لم يقطـع رسول الله ـ ﷺ ـ ولا أبو بكر ولا عمر، وأول من أقطعها وباعها عثمان))(xxii).

ومن هذا يظهر أن بعض قطائع عثمان كانت تمليكاً(xxiii) ، وكانت هذه الأراضـي المقطعة أرض عشـر وليسـت أرض خراج(xxiv) وعلى الرغم من أن سياسـة الخليفة عمر بن الخطاب قد ذهبت إلى إيقاف الصـوافي على الفاتحين(xxv) فإن الخليفة عثمان بن عفان قد رأى عكس ذلك؛ إذ كان يرى أن يقطع منها ، ((أول من أقطع العراق عثمان بن عفان، أقطع قطائع صـوافي كسرى وما كان من أرض جالية ...))(xxvi) ، ولقد جاءت خطوة عثمان هذه مبنية على رؤية وخبرة اقتصـادية نافذة، حيث رأى أن توزيع الأرض إلى قطائع أوفر لغلتها من تعطيلها ، ويشـير الماوردي إلى أن الخليفة عثمان قد اشـترط شـــروطاً على من أقطعه ومنها أن يأخذ منه حق الفيء فتوفرت غلتها حتى بلغت على حد قول الماوردي خمســين ألف درهم(xxvii).

ويلاحظ أن الخليفة عثمان قد انتبه إلى حقوق المجاهدين الأولين الذين شاركوا في فتح السواد والسماح لهم ببيعها، أو مبادلتها مع من يريد التملك في السواد ولهم أراضٍ في الجزيرة يبادلونها بها(xxviii).

وأقطع عثمان بن عفان من الأرض الموات أيضاً في البصرة، ويبدو أن مساحة الأرض التي أقطعها كانت واسعة حيث وصلت إلى حوالي اثني عشر ألف جريب(xxix).

وتجدر الإشـارة إلى أن عثمان في قطائعه وإن كان متسـاهلاً وسـخياً فيما يتعلق بشـأن الصـوافي والأرض الموات، فإن تصرفه في المنح كان محكوماً بظروف موضـوعية سبقت فترته؛ فالقطائع في الشـام مثلاً قد جاءت من الصـوافي وكان المقاتلة قد وضـــعوا أيديهم عليها منذ زمن عمر بن الخطاب وكان جُلَّ ما فعله الخليفة عثمان أن أمرهم على ما في أيديهم رغبة في تأمين الرزق لهم (xxx)، كما وجدت أصـول بعض القطائع في أنطاكية منذ زمن عمر بن الخطاب لأسـباب دفاعية وجاء عثمان فأقر، وتخبر بعض المصـــادر أنه لما تم فتح أنطاكية كتب عمر إلى أبي عبيدة أن رتب بأنطاكية جماعة من المسلمين واجعلهم بها مرابطة ولا تحبس عنهم العطاء فلما ولي معاوية كتب إليه بمثل ذلك، ثم أن الخليفة عثمان ـــ رضي الله عنه ـــ كتب إليه يأمره أن يلزمها قوماً وأن يقطع قطائع ففعل))(xxxi) وإضافة إلى الأسباب الدفاعية في منح القطائع وجد نوع من أقطاع التوطين في بعض سواحل الشام(xxxii).

وحدث أقطاع التوطين لأســـباب أمنية في زمن الخليفة عثمان بن عفان إذ كتب حبيب بن مســـلمة إلى معاوية ((يسأله أن ينفذ إليه من أهل الشام والجزيرة، من يرغب في الجهاد، فبعث إليه ألفي رجل أسكنهم وأقطعهم القطائع))(xxxiii).

ومما تقدم يتضـح أن التوسع في امتلاك الأراضـي الزراعية وإحياء الموات قد ترسخ أكثر في زمن الخليفة عثمان ؛ إذ استفاد البعض من بيع وشراء الأرض في الكوفة والبصـرة والشـام وأفادوا من القطائع وتجفيف المستنقعات وإحياء الموات (xxxiv) ، وقد كان لكثير من الصـحابة أراضٍ ، فعلى سـبيل المثال امتلك عبد الله بن مسـعود والحسـن بن علي وأبو هريرة(*) وابن عباس مزارع في السـواد يزرعونها ويؤدون خراجها(xxxv) ، كما امتلك الزبير بن العوام خططاً ودوراً بالإسـكندرية والكوفة والبصـــرة وكانت له غلات تقدم عليه من أعراض المدينة(xxxvi) وقد تمت الإشـــارة من قبل إلى ظهور ملكيات للأرض في الأمصـار، إلا أن الذي يهم الآن هو التطرق إلى التوسـع الزراعي الذي لم يقتصـر على الأمصـار فحسـب ، وإنما امتد إلى الحجاز بشكل عام وإلى المدينة بشكل خاص ؛ إذ يبدو أن العرب المسـلمين قد بدأوا اسـتغلال خيبر عندما ((كثر فيهم من يعمل على الأشجار فاستغنوا عن اليهود))(xxxvii) ، وبدأت تتكون ملكيات زراعية واسعة في الحجاز ونشطت عملية إحيـــاء

الموات [xxxviii] ، ويبدو أن علي بن أبي طالب ـــ رضي الله عنه ـــ قد امتلك كثيراً من الأراضي الصالحة للزراعة، وأنه قد استصلح بعض الأراضي وأجرى فيها عيوناً[xxxix] ، وربما كان علياً يتحرج أن يكون من ضمن المجموعة المحسوبة من تيار التجديد، وأراد ألا يحسب من زمرة الأثرياء فتصدق ببعض هذه الأموال[xl] وعنى الخليفة عثمان بن عفان ـــ رضي الله عنه . بالأرض الزراعية فقد كان يمتلك بئر أريس الذي أجرى له مياهاً[xli].

يبدو أن الملكيات الواسعة لعثمان ورغبته في استصلاح الأرض وإحياء الموات قد جعله يستعين بعمل العمال في ذلك[xlii].

ويجوز أن يكون الزبير بن العوام قد استخدم العمال في إحياء الأرض الموات والأعمال الزراعية، وكان للزبير ألف عامل يؤدون إليه الخراج[xliii] وخاصة أنه امتلك مساحات واسعة من الأراضي وأسهم في إحياء الأرض الموات[xliv] ، وعندما يتم ترجيح إمكانية استخدام الزبير للأيدي العاملة في الزراعة يكون بالأحرى أن عثمان بن عفان استخدمهم في نفس الفترة، كما أن عبد الله بن عامر كان قد استخدم العمال في إحياء الأرض وكان معنياً هو الآخر بالأرض الزراعية[xlv] ، ويتضح أن إحياء الأرض الموات كان يعود على صاحبه بأرباح عظيمة فمن خلال الفرق بين سعر بيع وشراء أرض الزبير يلاحظ أنه قد ((كان بها أملاك لأهلها استولى عليها الخراب، وكان الزبير بن العوام رضي الله عنه قد اشتراها بمائة وسبعين ألفا وبيعت في تركته بألف ألف وستمائة ألف))[xlvi] ، وامتلك طلحة بن عبيد الله أراضي في السراة والقناة وكان يزرع على عشرين جملاً[xlvii]، ولم تقتصر أملاك عمرو بن العاص على أرض له بفلسطين تدعي السبع[xlviii] ؛ بل امتلك أرضاً في الطائف كانت تسمى الوهط، واشتهرت بالخصوبة وكثرة غلتها الزراعية ؛ إذ يقال أن كل فاكهة الطائف ومكة تأتي منها[xlix].

ويروي أن مروان بن الحكم يمتلك أرضاً في المدينة ذات منتوج زراعي وأنه قد أخرج عيناً بها[l].

وإذا كان التوسع في الاستثمار الزراعي قد شمل الحجاز والمدينة بالذات واستخدم عمالاً زراعيين أو أجراء في إحياء الأرض، فإن الأمصار قد شهدت نمواً أعظم في هذا المجال بحكم توفر الأراضي الزراعية الخصبة والظروف الجديدة، كما يبدو منطقياً أن تكون زيادة عدد العمال المأخوذين أسرى حرب قد تم تأهيلهم للعمل في الأرض الزراعية وإحياء الموات[li].

ويبدو معقولاً في توجه العرب المسلمين لامتلاك الأرض وإحياء الموات منها في البلدان المفتوحة أن يستعينوا بالعمال ، وخاصة أن هذه المنطقة قد عرفت قيمة عملهم من قبلهم، ولعل الإشارة الموجزة التي يوردها ماسينيون عن وجود سوق لباعة سماد إخصاب الأرض في الكوفة[lii] تقدم دليلاً واضحاً عن أهمية إحياء الموات في هذه الفترة والعناية بالأرض الزراعية واستثمارها.

وتعطي الإشارة الواردة من خلال المصادر، والتي تخبر على استخدام العبيد كأيدي عاملة في استصلاح الأراضي أدلة واضحة يمكن الوقوف عندها تؤكد مدى نجاعة نهج الخليفة عثمان بن عفان الاقتصادي، ومن تلك الدلائل قدرة الدولة على استيعاب كل الأيدي العاملة الوافدة إلى المنطقة، كما أن كثرة الأعداد الواردة تعطي إشارة أخرى هي أن هذه المشاريع كانت في الأصل مشاريع استراتيجية تؤهل الدولة بإمكانية الوقوف أمام أي أزمة اقتصادية وتلافي وقوعها كما حصلت في عام الرمادة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب.

النشاط التجاري:

كانت الظروف والأوضاع الجديدة التي شجع عليها الخليفة عثمان بن عفان قد هيأت مجالات كثيرة للكسب وعرف أهل المدن وعلى رأسهم القرشيون كيف يستفيدون منها ؛ إذ قاموا بنشاط تجاري واسع في تموين الجيوش وبيع الغنائم والواردات النوعية من الضرائب[liii] وساعدت النظرة إلى التجارة على الإقبال عليها، فقد عدّ ((استثمار المال آلة للمكارم

وعون على الدين))[liv] فتوسعت ثروات كثير من التجار وبرز أكثر من تاجر نشيط مثل الزبير ابن العوام الذي كان تاجراً مجدوداً في التجارة [lv].

وقد أسهمت الدولة في تشجيع التجارة فأقرضت بعض الأفراد نقوداً من بيت المال استخدمت في المصالح الخاصة[lvi] يؤيد ذلك الإجراء الذي اتخذه عثمان لصالح صديق له ((كان ربيعة بن الحارثة بن عبد المطلب شريك عثمان قبل الإسلام فقال العباس بن ربيعة بن الحارث اكتب إلى عبد الله بن عامر يسلفني مائة ألف درهم فكتب له فأعطاه مائة ألف درهم صلة وأقطعه دار العباس بن ربيعة فهي تعرف به))[lvii] ، كما أقرض من بيت المال هند بنت عتبة[lviii] وسعد بن أبي وقاص[lix] ؛ بل إن عثمان قد اقترض من بيت المال مائة ألف درهم وردها عند حلول الطلب[lx]، وكان من الطبيعي أن تستخدم هذه القروض في التجارة وتزيد في أموال العاملين في نشاطها.

ونشط في هذه الفترة فئة من التجار وهم الذين كانوا يسيرون مع الجيش الإسلامي ويزودونه باحتياجاته ويشترون ويبيعون الغنائم[lxi] ، ويشير صالح العلي أن بعض هؤلاء التجار كانوا من العبيد أو الأعاجم الذين يعملون لحسابهم الخاص، أو لحساب شركائهم العرب[lxii] ويروى أن حكيم بن حزام وعبد الله بن عمر عبيداً مأذونين في التجارة[lxiii]، واتخذت إجراءات تجارية سهلت العملية التجارية ووفرت الأمن الاقتصادي، فقد اعتمد البيع عن طريق المكاتبة والدفع المؤجل فكان ابن عباس وابن الزبير يأخذان الورق بمكة ويكتبان للتجار إلى الكوفة بالمبالغ التي لهم[lxiv].

وللتدليل على سعة النشاط التجاري في هذه الفترة وجود أماكن صرف خاصة ببعض الأفراد استخدمت لتسهيل التجارة ، فقد أورد صالح العلي إشارة إلى أحد هذه الأماكن التي يتم فيها الصرف والتي لها فروع متعددة منها مصرف الزبير الذي كان مركزه في المدينة وله فروع في الإسكندرية والكوفة والبصرة[lxv].

وأسهم التجار الذين لا يمتلكون أموالاً في التجارة عن طريق الاشتراك مع من يمتلك الأموال ولا يرغب أن يتجر فيها بنفسه، ويلاحظ أن كثيراً من الصحابة قد عملوا في هذا المجال، وقد كانت هذه الاشتراكات في رأس المال ذات أهمية وخصوصاً في الفترات الأولى عندما كانت الأموال تأتي بكثرة ولم يكن لأصحابها تلك الخبرة في الشئون التجارية أو لا يريدون القيام بأنفسهم[lxvi].

والخلاصة أن هذه التجارة قد كشفت أن جانباً من الإنتاج كان موجهاً نحو السوق لأغراض المبادلة، وأن قسماً منها كان يستفيد من تجارة العبور في حين بقي قسم آخر لسد الحاجات الداخلية[lxvii]، وأن قريشاً صاحبة التقاليد التجارية قد عرفت كيفية استغلال وتنمية الأموال واستثمارها في الفتوح والاستفادة من الآفاق الجديدة، في حين كانت عامة القبائل قد بذرت ما لديها من أموال ولم تعرف كيفية تنميتها[lxviii] .

النشاط الحرفي:

تشير المصادر التاريخية بأن النشاط الحرفي كان متطوراً بشكل قياسي إذا ما قورن بوضعه في شبه الجزيرة العربية ، وقد ساهم في تشجيع هذا النشاط العرب المسلمون لوجود العطاء والأموال وحاجة الناس إلى المنتوجات الحرفية، والواقع أن الأمصار الجديدة قد استقطبت الكثير من أهل الحرف ووفرت لهم سبل الربح والعمل، فترتب على ذلك توجه أهل الحرف الماهرين إلى الأمصار[lxix] ، وقد كانت البيئات العربية في هذه الأمصار تغلب عليها البداوة التي تأنف من الحرف اليدوية[lxx].

والحق أن النظرة إلى الحرف لم تكن متماثلة بالنسبة للجميع، فعلى مستوى موقف النبي ـ ﷺ ـ والخلفاء الراشدين نجد أن العمل محترم وثمة تشجيع له [lxxi] ، ومع وجود نظرة ازدراء إلى الحرف بين بعض الأوساط فإن زيادة التوسع السكاني والرخاء في مستوى المعيشة عوامل أدت إلى ظهور الحرف ونموها في الأمصار [lxxii] ؛ أي أن تلك الاعتبارات العملية هي التي دعمت الحرف ودفعتها إلى التطور، كما أن وجود نشاط حرفي محلي في البلدان المفتوحة كالعراق[lxxiii]

الذي اشتهر بجودة منتوجاته الصوفية، ومصر التي عرفت بتطور في حرفة النسيج مثلاً[lxxiv] ، والشام التي استخدمت قصب السكر فيها في تكرير السكر وخشبها في صناعة السفن[lxxv].

وقد اختلفت ظروف ووضعيات هؤلاء الحرفيين، فمنهم من كان يندرج ضمن الحرفيين الأجراء، وآخرون كانوا مستقلين ويعملون لحسابهم الخاص[lxxvi] وقد اهتمت الدولة بتنظيم أهل الحرف[lxxvii].

وتشير المصادر إلى وجود أتاوات كانت تؤخذ عن طريق رؤساء أهل الذمة[*] وليس عن طريق تنظيمات حرفية أو مهنية[lxxviii].

كما أن تجمعات أصحاب الحرف والمهن كانت تتركز قرب السوق في حين تجمع العرب قرب المسجد الجامع[lxxix]، ويشير ماسينيون في دراسته أن المدينة الإسلامية قائمة من حيث الأساس على فكرة السوق، وأن حيوية المدينة تعتمد على الهيئات المهنية[lxxx].

وبالرغم من أن الإقرار بأن الأوساط البدوية كانت تأنف الحرف اليدوية، فإن كثيراً من القبائل المهاجرة إلى الأمصار كانت قد جاءت من بعض الأماكن التي عرفت بدور حسن في مجال النشاط الحرفي كعرب نجران الذين عرفوا بحرفة الحبال الجيدة[lxxxi]، والعرب الذين وفدوا من مراكز حرفية كاليمن والبحرين وعمان[lxxxii] ، ولا بد أن يكونوا قد أسهموا في نمو بعض الحرف التي أتقنوها ، وخاصة أن ازدياد الرخاء المعيشي قد زاد من الطلب على المنتوجات الحرفية، هذا الوضع جذب الذين لديهم حرفة ويبغون تحقيق أرباح[lxxxiii].

وعلى الرغم من الانجازات الكبيرة التي تحققت في عهد الخليفة عثمان بن عفان ــ رضي الله عنه ــ حيث شهدت الأمة نهضة تنموية شاملة انطلاقاً من تطوير البنى الاقتصادية إلى تطوير كبير في مستوى أداء مؤسسات الدولة في الولايات وإداراتها ومحاولات الخروج بالأمة من طور المحلية إلى مجال العالمية، إلى اختيار الكفاءات وأصحاب الخبرات التي تعطي الوقائع التاريخية أدلة على نجاحها في أعمالها ، كل هذا تحقق بفعل إدارة رجل آمن بتطوير المجتمع والاضطلاع بكل هذه الانجازات ، إلا أنه في النهاية اجتمعت العديد من الظروف التي أدت إلى استشهاد الخليفة عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ وتسارعت الأحداث واحتاجت الأمة إلى من يدير شؤونها فاجتمعت الآراء حول علي بن أبي طالب كخليفة للمسلمين ؛ لكي يواصل المسير في هذه المرحلة العصيبة التي تمر بها الأمة، وحول برنامج عمله الذي يقتصر الحديث فيه على جانبه الاقتصادي في إدارة دولته وكيف أراد أن يعود بحركة المؤسسة إلى أيام عمر بن الخطاب وكيف أنه لم يستوعب متطلبات المرحلة فوقع في النهاية إلى إشكاليات عديدة، أدّت إلى نهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى .

الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا البحث توصلنا الى عدة نتائج منها:-

1- ازدياد الثروة نتيجة اتساع الفتوحات وتدفق الأموال إلى بيت المال.
2- ازدهار التجارة نتيجة اتساع الدولة الإسلامية واستقرار الامن.
3- زادت موارد بيت المال من الزكاة والخراج والجزية.
4- تطورت الزراعة بفضل استصلاح الأراضي وحفر الابار وشق قنوات الري.
5- نشطت الصناعات والحرف لتلبية احتياجات السكان والدولة.

هوامش البحث:

(¹) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى القاهرة ط3، 1964، ص 155، 156 .

(*) عثمان بن عفان : ثالث الخلفاء الراشــدين قرشـــي أموي تزوج من رقية ثم أم كلثوم ابنتي النبي عليه الصــلاة والســلام استشهد في داره إثر الفتنة سنة 35 هـ، المنجد في الأعلام، ص 371 .

(ii)اليعقوبي، أحمد بن جعفر أبي يعقوب، تاريخ اليعقوبي،ج2 ، دار صــادر،(د.ت)، ص173 ، صــالح العلي، العطاء في الحجاز تطور تنظيمه في العهود الإسلامية الأولى، مجلة المجتمع العراقي، المجلد العشرون، بغداد، 1970، ص 53 .

(iii) أبو عبدالله أحمد بن حنبل، كتاب الزهد، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005م، ص 130.

(iv) ابن ســعد، محمد، كتاب الطبقات الكبرى، ج2، تح: حمزة النشــرتي عبدالحفيظ فرغلي عبد الحفيظ مصــطفى، المكتبة القيمة، القاهرة، (د. ت)، ص 678، المســعودي، أبو الحســن علي بن الحســين، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج2 ،تح : يوسف داغر، دار الاندلس، بيروت،1987م، ص 332 .

(v) المصدر نفسه، ج3، ص 123، المسعودي، المصدر السابق، ج2، ص 333 .

(vi) المصدر نفسه، ج3، ص 124 .

(vii) المصدر نفسه، ج3، ص 124 .

(viii) المصدر نفسه، ج3، ص 124.

(ix) المصدر نفسه، ج3، ص 5

(x) المصدر نفسه، ج3، ص 18، المسعودي، المصدر السابق، ج2، ص 333 .

(xi) المصدر نفسه، ج3، ص 18 .

(xii) شــمس الدين مجمد بن أحمد الذهبي، دول الإســلام،ج1، تحقيق محمد شــلتوت، الهيئة المصــرية للكتاب، القاهرة، 1974، ص26.

(xiii) ابن سعد، المصدر السابق، ج 3، ص 33، 34 .

(xiv) المسعودي، المصدر السابق، ج2، ص 333 .

(xv) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تاريخ الرســل والملوك، ج4، تح : محمد أبو الفضــل إبراهيم، دار ســويدان، بيروت، (د.ت)، ص 357 .

(xvi) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، دراســة أحمد الزعبي، دار الأرقم، بيروت، 2001م، ص 205 .

(xvii) المسعودي، المصدر السابق ، ج2، ص 341 .

(xviii) أبو نعيم أحمد بن عبد الله الاصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتاب العربي، بيــروت، 1967، ج3 ص88.

(xix) الطبري، المصدر السابق، ج3، ص 589 .

(xx) أبو يوســف، يعقوب إبراهيم، الخراج، تح: محمود الباجي، دار بو ســلامة، تونس، 1984م، ص 64، 65، عبد العزيز الدوري، نشــأة الإقطاع في المجتمعات الإســلامية، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد العشــرون، بغداد، 1970، ص 9 .

(*) أسامة بن زيد بن حارثة : 54 هـ / 674 م صحابي من أصحاب النبي - ﷺ - المنجد في الأعلام، ص43.

(xxi) البلاذري، أحمد بن يحي، فتوح البلدان، تح: عبد الله أنيس الطباع، عمر أنيس الطباع، مؤسسة المعارف، بيروت، 1987م، ص 272 .

(xxii) ابن آدم، يحي، الخراج، شرح: أحمد محمد شاكر، دار المعرفة، بيروت، 1979م، ص 79 .

(xxiii) ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد، الاستخراج لأحكام الخراج ، تعليق: عبدالله الصديق، دار الحداثة، بيروت1982م، ص 22.

(xxiv) المصدر نفسه، ص 103 .

(xxv) ابن سلام، أبو عبيد القاسم بن سلام، الأموال ، تح: محمد خليل هراس، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1981م، ص 283، ابن رجب، المصدر نفسه، ص 103.

(xxvi) البلاذري ،فتوح البلدان، ص 273، ابن سلام، المصدر نفسه، ص 203، ص 284، ابن رجب، المصدر نفسه، ص 104.

(xxvii) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1978م، ص 193، قدامة بن جعفر، الخراج وصنعة الكتابة، شرح: محمد الزبيدي، دار الرشيد، العراق، 1981م، ص 217 .

(xxviii) الطبري، المصدر السابق، ج4، ص 280، 281.

(xxix) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، المعارف، تح: ثروة عكاشة، دار الكتب، القاهرة، 1960م، ص 269 .

(xxx) ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، تاريخ دمشق،ج1، تح: عبد القادر بدران، مطبعة روضة الشام، 1329ه، ص 182، 183 .

(xxxi) البلاذري، فتوح البلدان، ص 201 .

(xxxii) فالح حسين، الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الاموي، مطابع دار الشعب، الأردن، 1987م، ص 58 .

(xxxiii) البلاذري، فتوح البلدان، ص123، قدامة بن جعفر، المصدر السابق، وضعة الكتابة، ص 325 .

(xxxiv) عبد العزيز الدوري، الإسلام وانتشار اللغة العربية والتعريب، القومية العربية والإسلام، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981، ص 72، فرج الهوني محمد، النظم الإدارية والمالية في الدولة العربية الإسلامية لحكومة الرسول في المدينة، منشورات الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، 1976م، ص170.

(*) أبى هريرة : عبد الرحمن بن صخر الازدي، 59هـ/ 678 م من كرام الصحابة وكبار رواة الحديث، توفي في المدينة المنجد في الأعلام، ص22.

(xxxv) الشيباني، محمد بن الحسن، الاكتساب في الرزق المستطاب، تح: عبد الله المنشاوي، مكتبة الايمان، المنصورة، 1998م، ص39.

(xxxvi) ابن سعد، المصدر السابق، ج2، ص678.

(xxxvii) ابن رجب، المصدر السابق، ص25.

(xxxviii) صـــالح العلي، ملكيات الأراضـــي في الحجاز في القرن الأول، مجلة العرب، مجلد 11، الســـنة الثالثة، آب، 1969، ص 972 وما بعدها.

(xxxix) الســـمهودي، نور الدين علي بن محمد، وفا الوفاء بأخبار،ج4، تح: محمد محي الدين، دار أحياء التراث العربي، بيروت، 1981م،ص 1150، 1151.

(xl)السمهودي، المصدر السابق ، ج4، ص 1150.

(xli) المصدر نفسه، ج4، ص 944، 945.

(xlii) المصدر نفسه، ج4، ص 1176.

(xliii) ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ج2، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، (د.ت)، ص 514 ؛ عبد الحي الكتاني، التراتيب الإدارية، دار إحياء التراث العربي، بيرون (د.ت)، ج2، ص26.

(xliv) ابن سعد، المصدر السابق، ج3، ص 672.

(xlv) ابن قتيبة، المعارف، ص 321.

(xlvi) السمهودي، المصدر السابق، ج4، ص 1275 .

(xlvii) الطبري، المصدر السابق، ج4، ص 405 .

(xlviii)الطبري، المصدر السابق ، ج4، 357 .

(xlix) ابن مجاور، جمال الدين بن الفتح أبي الفتح يوســف، صــفة بلاد اليمن ومكة والحجاز، ليدن، 1951م، ص 21 ، 22 .

(l) السمهودي، المصدر السابق، ج4، ص 1054 .

(li) صالح العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص 179 ، 180 .

(lii) لويس ماسينيون، خطط البصـرة وبغداد، ترجمة إبراهيم السـامرائي، المؤسـسـة العربية للدراسـات والتوزيع، بيروت 1981 ص 29 .

(liii) عبد العزيز الدوري، الإسـلام وانتشـار اللغة العربية والقومية، بحوث ومناقشـات الندوة الفكرية، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت1981م، ص 72.

(liv) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، رســـائل الجاحظ، ج1، تح: عبد الســـلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، 1964،ص 112.

(lv) ابن عبد البر، الاستيعاب، ج2، في معرفة الاصحاب، مكتبة نهضة مصر، القاهرة ، (د.ت)، ص 514.

(lvi) الطبري، المصدر السابق، ج4، ص 404.

(lvii) البلاذري، أنساب الأشراف، ج5، ص 39، الطبري، المصدر السابق، ج4، ص404.

(lviii)الطبري، المصدر نفسه، ج4، ص 221.

(lix) المصدر نفسه، ج4، ص 252.

([lx]) البلاذري، أنساب الأشراف، ج5، ص58.

([lxi]) صالح العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص260.

([lxii])صالح العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة ، ص265.

([lxiii]) المرجع نفسه، ص272.

([lxiv]) محمد بن سهيل السرخسي، المبسوط، ج14، القاهرة، 1324 هـ، ص37.

([lxv]) صالح العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص295.

([lxvi])صالح العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، ص 270، 271.

([lxvii]) مكسيم رودنسون، الإسلام والراسمالية، ترجمة: نزهه الحكيم، دار الطليعة، ط2 ، بيروت، 1974، ص 48.

([lxviii])عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ص 18، 19.

([lxix])اليعقوبي، كتاب البلدان، ص 251.

([lxx])عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ لاقتصادي العربي، ص 44.

([lxxi]) الشيباني، الاكتساب في الرزق المستطاب، ص 38، 39، 40.

([lxxii])صالح العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص 299.

([lxxiii])ابن حوقل، أبو القاسم، النصبي، صورة الأرض، مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت)، ص 210، ص261.

([lxxiv]) الاصطخري، أبو إسحاق إبراهيم، مسالك ممالك، تح: محمد جابر عبدالعال الحنيني، وزارة الثقافة والإرشاد، القاهرة، 1961م ، ص 42.

([lxxv]) المصدر نفسه، ص 46، 47 .

([lxxvi]) صالح العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص 300.

([lxxvii])الجاحظ، الحيوان، ج6، ص 24 .

(*) أهل الذمة : المعاهدون من النصارى واليهود وغيرهم من يقيم في دار الإسلام، المنجد في اللغة، ص237.

([lxxviii]) صالح العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص 307.

([lxxix])أبو حنيفة النعمان بن ثابت ، جامع المسانيد، حيدر أباد، الهند، 1332هـ، ج2، ص 274.

([lxxx]) ماسينيون، الهيئات الحرفية والمدنية الإسلامية، ترجمة أكرم فاضل، (مجلة المورد) المجلد الثاني، العدد الثالث، بغداد أيلول، 1973، ص 19.

([lxxxi]) البلاذري، فتوح البلدان، ص 89.

([lxxxii]) صالح العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، ص 301، نزار الحديثي، أهل اليمن في صدر الإسلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1978، ص 42.

([lxxxiii]) ماسينيون، الهيئات الحرفية والمدنية الإسلامية، ص 16.

(84) انبية صالح انبية المؤلف. (2026). الملامح العامة للاقتصاد في شبه الجزيرة العربية قبيل الإسلام. *مجلة العلوم الشاملة*, *10*(ملحق 39), 683-695.

(85) فتحي أبوالقاسم الخذراوي. (2026). الأوضاع الاقتصادية في إقليم طرابلس خلال القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي من خلال رحلة التجاني: دراسة تاريخية تحليلية. *مجلة العلوم الشاملة*, *10*(39), 572-585.